

ورقة بحثية

العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي

أ. أشرف عثمان بدر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي

أ. أشرف عثمان بدر

آذار/ مارس 2015

الآراء الواردة في هذه الورقة، لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي

أ. أشرف عثمان بدر¹

ملخص:

ينصب الاهتمام في هذه الدراسة على العوامل التي تؤثر على الناخب الإسرائيلي دون التطرق للعوامل التي تؤثر على قرار الأقلية العربية، فهذا ليس مجال بحث هذه الدراسة. السؤال البحثي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه يتمحور حول العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي في انتخابات الكنيست، وتتعلق الدراسة من فرضية مفادها أن العامل الاقتصادي/ الاجتماعي، وعامل الأمن هما العاملين الرئيسيين المؤثرين في قرار الناخب الإسرائيلي، أما المنهجية المعتمدة لكتابة هذه الدراسة فهي الاستقصاء والتحليل والمقارنة من خلال دراسة بعض النصوص والتقارير.

هذه الدراسة استهلت بمدخل نظري ومن ثم تطرقت للعوامل التي لها تأثير ملحوظ على قرار الناخب الإسرائيلي والتي يمكن تلخيصها بستة عوامل: التوجه الاقتصادي/ الاجتماعي، القدرة على جلب الأمن، التوجه الديني/ الأيديولوجي، شخصية رئيس الحزب، الموقف من التسوية السلمية، الانتماء الإثني، وأخيراً ختمت الدراسة باستنتاج مفاده أن الأمن والاقتصاد هما العاملين الأكثر تأثيراً في قرار الناخب الإسرائيلي بناء على بعض استطلاعات الرأي حول العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي كاستطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الذي تم إجراؤه عقب انتخابات 2013، والاستطلاع الذي أجراه البروفيسور كميل فوكس سنة 2015 حول العوامل الأكثر تأثيراً في قرار الناخب الإسرائيلي بالإضافة لاستطلاع للرأي نشرته صحيفة هآرتس.

مدخل:

الإجابة على سؤال "ما هي العوامل التي تؤثر على قرار الناخب أثناء تصويته" ليست سهلة، وربما بقيت الإجابة في بعض الحالات مفتوحة، بالرغم من الجهود المبذولة من الباحثين والسياسيين من أجل التوصل لإجابة محددة إلا أنه وحتى الآن لا توجد نظرية متكاملة تعالج هذا الموضوع، وربما يعود ذلك لتداخل العوامل المؤثرة وتعقيداتها، فعمر الناخب، وجنسه، وانتمائه الإثني، ودرجة تدينه، ومستواه الاقتصادي، والاجتماعي، تسهم مجتمعة في قرار الناخب، وعلى

¹ باحث فلسطيني، وأسير محرر. حاصل على ماجستير تخصص دراسات إسرائيلية من جامعة القدس في سنة 2014، ويتقن اللغة العبرية.

الرغم من ذلك وضعت بعض النماذج لتفسير سلوك الناخب من أهمها نموذج الاختيار العقلاني، الذي يفترض أنّ الناخب يتخذ قراره بناءً على توازنات وحسابات دقيقة، ويعد مقارنة البدائل المتاحة من أجل الوصول إلى الخيار الذي يحقق مصلحته، وهناك نموذج آخر مبني على المشاعر والعواطف يمكن أن نطلق عليه نموذج الاختيار العاطفي الذي يعطي أهمية للهوية؛ أي أنه ينتخب من يعبر عن قيمه وهويته الفكرية، وأخيراً هناك نموذج الانتماء الاجتماعي، حيث إن الناخبين يختارون بناءً على الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، هذه النماذج تصلح لقياس توجهات الناخبين أصحاب التوجهات المحسومة سلفاً؛ لكن وفي ظل وجود نسبة عالية من الناخبين، أصحاب الأصوات "العائمة"، الذين يقررون في الساعات وربما في الدقائق الأخيرة فإنّ الصعوبة في الإجابة على سؤالنا تبقى قائمة²، (تبلغ نسبة أصوات المترددين من مجموع الناخبين الإسرائيليين حوالي 25%)³، وبالرغم من ذلك سأحاول في هذه الدراسة رصد أهم العوامل التي تؤثر في قرار الناخب من خلال استعراض بعض استطلاعات الرأي وتحليلها.

العوامل المؤثرة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي:

هنالك عدّة عوامل تؤثر في قرار الناخب الإسرائيلي تتوزع على التوجه الاقتصادي والاجتماعي، القدرة على جلب الأمن، شخصية رئيس الحزب، الموقف من التسوية السلمية، الانتماء الإثني، والتوجه الديني والأيدولوجي، وفيما يلي التفصيل:

أولاً: التوجه الاقتصادي/ الاجتماعي:

يظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تزامناً مع انتخابات سنة 2013 أنّ 52% من الناخبين يولون الموضوع الاقتصادي/ الاجتماعي الأولوية أثناء اختيارهم من يمثلهم في الكنيست، كما أعرب 49% عن اعتقادهم أنّ تركيبة الحكومة المستقبلية ستؤثر على السياسات الاقتصادية⁴، ويظهر استطلاع رأي أجراه البروفيسور كميل فوكس سنة 2015 نتائج مشابهة، حيث يذهب 53% من

² دانه بلاندر، بناء على ماذا يقرر الناخب: سابقاً والآن، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2013، انظر:

<http://bit.ly/1N5IBhS> (بالعبرية)

³ موقع والا الإخباري، 2015/2/23، انظر: <http://elections.walla.co.il/item/2832100> (بالعبرية)

⁴ ايله هار، الأيدولوجيا أم القائد؟ الأمن أم المجتمع؟، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2013، انظر:

<http://bit.ly/1zrRmZv> (بالعبرية)



المستطلعة آرائهم إلى أن الجانب الاقتصادي/ الاجتماعي يقع في مركز اهتمامهم عند اقتراعهم⁵، 53% هي النسبة نفسها في الاستطلاع الذي نشرته صحيفة هآرتس حول أولوية الناخبات الإسرائيليات⁶. هذه الاستطلاعات تبرز أهمية الأجندة الاجتماعية وتأثيرها على قرار الناخب، وفيما يلي التفصيل:

1. خلفية تاريخية:

في سنوات تكوين "إسرائيل" (1948-1965) كانت مشاكل الاقتصاد تتركز في تمويل الحرب وتلبية الاحتياجات المتزايدة للأعداد الكبيرة من المهاجرين الجدد فاضطرت الحكومة لفرض برنامج نقشي صارم، مما قاد إلى نسبة نمو عالية سريعة، ساعد على هذا النمو طبيعة الاقتصاد الاشتراكية؛ فالإقتصاد حينها كان مركزياً وموجهاً، بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية المترافقة مع التعويضات والمساعدات الألمانية، بعد احتلال أراضي 1967 تمّ دمج الإقتصاد الفلسطيني بشكل جزئي بالإقتصاد الإسرائيلي، واستفادت "إسرائيل" من الأيدي العاملة العربية الرخيصة⁷.

في الفترة ما بين 1974-1985 حصل تضخم اقتصادي دفع الحكومة لوضع خطة طوارئ سنة 1985 والانتقال إلى الإقتصاد الليبرالي⁸. سبب التضخم هو ازدياد عدد السكان الذي تزامن مع ضعف الدولة التي لم تستطع أن تقدم الخدمات التي اعتادت على تقديمها فاضطرت للتحويل الإقتصادي نحو الليبرالية، ووضعت خطة الطوارئ لسنة 1985، وأهم بنودها⁹:

أ. تقليص حجم الإنفاق الحكومي.

ب. تقليص الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية.

ج. خفض الأجور.

⁵ موقع القناة العاشرة، 2015/1/25، انظر:

<http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1105862&pid=55&sid=126&service=news> (بالعبرية)

⁶ موقع صحيفة هآرتس، 2014/12/13، انظر:

<http://www.haaretz.co.il/news/elections/premium-1.2510541> (بالعبرية)

⁷ See Nadav Halevi, A Brief Economic History of Modern Israel, site of Economic History Services, Economic History Association, <http://eh.net/encyclopedia/a-brief-economic-history-of-modern-israel/>

⁸ تسبي لافي، الأزمات الاقتصادية في تاريخ "إسرائيل"، موقع يديعوت أحرونوت، 2008/10/31، انظر:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3615437,00.html> (بالعبرية)

⁹ عزيز حيدر، "النظام الاقتصادي في "إسرائيل": هيمنة السياسة بين الإنجازات والإخفاقات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد 7، عدد 26، ربيع 1996.

وبالتالي انكمش دور الدولة المباشر في الاقتصاد لكن بقيت الدولة توجه الاقتصاد للمصلحة العامة، من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الخطة تزامنها مع انهيار الاتحاد السوفيتي، مما قاد لفتح أسواق شرق أوروبا، وتدفق المهاجرين الروس لـ"إسرائيل" لتزداد بقدمهم حركة البناء وحركة الأيدي العاملة. كل هذه العوامل تلتها مسيرة السلام وتوقيع اتفاق أوسلو، فكسرت مقاطعة "إسرائيل"، وفتحت أسواقاً جديدة للاقتصاد الإسرائيلي، وبلغ الاقتصاد الإسرائيلي ذروته في هذه الفترة.

تزامن انطلاق انتفاضة الأقصى مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي تطورت فيما بعد وتبعتها أزمة الرهن العقاري التي أثرت على الولايات المتحدة، وبسبب ارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأمريكي تأثرت دول العالم ومن ضمنها "إسرائيل"¹⁰، فقد تأثرت "إسرائيل" اقتصادياً بفعل الانتفاضة، لكن وعلى ما يبدو فإن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية العالمية؛ بسبب ابتعاد الاقتصاد الإسرائيلي عن التعامل بالمعاملات الافتراضية، وشراء الديون، إنما تأثرت "إسرائيل" بشكل غير مباشر، ففي سنة 2012 وحدها ارتفعت التكاليف وانخفضت الصادرات فبلغ معدل الواردات أكثر من خمسة مليارات دولار للشهر الواحد، تلتها من أوروبا، وبلغ معدل الصادرات 3.5 مليار دولار للشهر الواحد؛ مما أدى لعجز شهري في ميزان التبادل التجاري يزيد عن 1.5 مليار دولار شهرياً ليصبح العجز المتراكم في 2012 يزيد عن 21 مليار دولار، وليصل العجز التجاري إلى 34.6% من الناتج المحلي¹¹.

وبالرغم من أن سنة 2013 شهدت استقراراً في أداء الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بالدول الأوروبية؛ حيث حافظت "إسرائيل" على معدل نمو بنسبة 3.3%¹²، إلا أنه من المؤكد بأن التبعات والتكاليف الاقتصادية لحرب "الجرف الصامد" على قطاع غزة في سنة 2014 ستؤثر على مجمل الاقتصاد الإسرائيلي من حيث انخفاض الاستهلاك وارتفاع خسائر فرعي السياحة والصناعة، بالإضافة للكلفة العسكرية؛ مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الإسرائيلي في حالة ركود قد تظهر في قابل الأيام¹³.

¹⁰ أليعزر شفيرتس وعامي تصيدق، الأزمة الاقتصادية العالمية، موقع الكنيست، 2009/3/16، انظر:

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02191.pdf> (بالعبرية)

¹¹ حسام جريس، "المشهد الاقتصادي"، في هندية غانم (محرر)، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2013: المشهد الإسرائيلي 2012 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، آذار/ مارس 2013)، ص 164.

¹² عاص أطرش، "المشهد الاقتصادي"، في هندية غانم (محرر)، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2014: المشهد الإسرائيلي 2013 (رام الله: مدار، 2014)، ص 156.

¹³ أمطانس شحادة، هل يصمد الاقتصاد الإسرائيلي غداً "الجرف الصامد"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر:

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/Shihadeh-Hall.pdf>



إن التقرير الأخير الذي نشرته جمعية "لتت" الإسرائيلية يوضح صورة الوضع في سنة 2014 وهي أن ثلث الإسرائيليين فقراء، وأن الكثير من الأطفال يخلدون إلى النوم جوعى، ومسنين يتنازلون عن شراء أدوية، ونسبة مرتفعة من الفقراء فكروا بالانتحار، وتشير الجمعية إلى أن "انعدام القدرة على الحكم وانعدام الاستقرار السياسي أديا إلى وضع تغيرت فيه أربع حكومات خلال ثماني سنوات، وبالرغم من الوعود والتعهدات من جانب ثلاثة وزراء رفاه، فإنه حتى اليوم لم يصل ولو شيكل واحد من ميزانية الدولة إلى المبادرة الوطنية من أجل الأمن الغذائي"¹⁴.

إن مشاكل الاقتصاد الإسرائيلي التي تتركز حول التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حرّ وارتباطه بالاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى وجود شركات احتكارية تسيطر على الاقتصاد، وترافق كلّ ذلك مع استمرار "إسرائيل" بخوض الحروب كلّ هذه العوامل تعطي مؤشراً قوياً أن الاقتصاد الإسرائيلي. سيعاني في المستقبل القريب من أزمة حادة، ولعل الاحتجاجات الاجتماعية في صيف سنة 2011 هي بداية المؤشرات على هذه الأزمة التي لا يعرف كثير من الخبراء إلى أين سنقود الاقتصاد الإسرائيلي، لكن الشيء المؤكد أن الأسوأ ما زال قادماً، وأن المعالجات الاقتصادية العاجلة التي قام بها الخبراء الاقتصاديون لن تجدي نفعاً في قابل الأيام.

2. الاحتجاجات على خلفية اجتماعية:

الوضع الاقتصادي المتراجع، وغياب العدالة الاجتماعية أدى لتحرك قطاعات من المجتمع الإسرائيلي تشعر بالحرمان النسبي. وقد جرت العادة في "إسرائيل" أن تكون الاحتجاجات على أساس إثني، أو ديني، لكن ومنذ أن بدأت آثار التحول الاقتصادي لليبرالية تظهر بدأت الاحتجاجات على أساس اجتماعي اقتصادي. بدأ هذا النوع من الاحتجاجات في التسعينات على يد الجماعات المهمشة التي تطالب بمساواتها اقتصادياً بباقي أفراد المجتمع وعلى سبيل المثال نضال المعاقين من أجل زيادة مخصصاتهم سنة 2001، ونضال فيكي كنفو من أجل الأمهات العازبات سنة 2003، هذه المجموعات احتجت بشكل أساسي ضدّ السياسات الليبرالية التي انتهجتها الحكومة، واعتمدت فيها على تخفيض الدعم الحكومي للرفاه الاجتماعي¹⁵.

¹⁴ تقرير الفقر البديل، موقع جمعية لتت، 2014، انظر: <http://bit.ly/1EYie7R> (بالعبرية)

¹⁵ دانه بلاندر، أخيراً احتجاجات طبقية في "إسرائيل"، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2011/8/2، انظر:

<http://www.idi.org.il> (بالعبرية)

وفي 2011 و2012 تمّ الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" لمسيرات مليونية بجانب نصب خيام الاحتجاج، في 2011/9/3 كانت المسيرة المركزية التي شارك بها مئات الآلاف بالإضافة إلى مسيرات عربات الأطفال في شهر أيار/ مايو 2012¹⁶.

البداية كانت في 2011/7/14 على يد دفني ليف وستاف شابيرا بنصبيهم لخيمة اعتصام في جادة روتشيلد بئر أبيب احتجاجاً على غلاء أسعار السكن والشقق؛ فمذ 1999 وحتى 2009 انخفضت نسبة العائلات التي تمتلك شقق بسبب غلاء الأسعار من 51% إلى 43%، احتجاجات السكن أدت لاندلاع سلسلة من الاحتجاجات العمالية غير المسبوقة، وبمشاركة واسعة من الجمهور الإسرائيلي تبعها احتجاجات لجمهور المستهلكين احتجاجاً على محتكري الثروة من كبار رجال المال والأعمال. موجة الاحتجاجات كانت في أساسها ضدّ تحول الدولة نحو الاقتصاد الليبرالي الذي بدأ في سنة 1985، وأدى لاستفحال عدم المساواة وزيادة الفوارق الطبقيّة وترافق ذلك مع احتكار اقتصادي لمجموعة من الشركات لا تتعدى العشرين شركة مملوكة في معظمها لعائلات حتى أصبحت تسيطر على نصف الاقتصاد الإسرائيلي، مما قاد لتآكل الطبقة الوسطى وزيادة نسبة الفقر، فقد أظهر مؤشر جيني أن "إسرائيل"، وعلى الرغم من ازدهارها اقتصادياً تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم "المتطور" في عدم المساواة والفوارق الطبقيّة كما بلغت نسبة الفقر 21% من السكان مقارنة بـ 11% في الدول المتقدمة اقتصادياً¹⁷.

المبادرون للاحتجاجات كانوا من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 25-35، الذين لم يعيشوا مرحلة تأسيس الدولة، كان المحرك للاحتجاجات سعي المحتجين لتحسين أوضاعهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة، رفع المحتجون شعار "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، وتمّ التنظير لهذه الفكرة على أساس أن الشعب يقوم بواجباته كاملة من خدمة في الجيش، ودفع للضرائب، لذلك على الدولة القيام بواجبها ورفع المستوى الاجتماعيّ لأفراد الشعب، بسبب عدم مشاركة الحريديم في الاحتجاجات، كونهم وجدوا أن القائمين عليها علمانيون. وتداول كثير من الكتاب أن الطبقة الوسطى ومن خلفهم الإشكناز كانوا وراء الاحتجاجات وعللوا ذلك بأن الإشكناز بعد أن خسروا السيطرة السياسيّة هبوا ليدافعوا عن وضعهم الاقتصادي؛ لكن استطلاعات الرأي أظهرت أن 88%

¹⁶ طال فابل، الاحتجاجات الاجتماعيّة وشبكات التواصل الاجتماعي، موقع الكنيست، انظر:

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03096.pdf> (بالعبرية)

¹⁷ داني فيلك وأوري رام، صعود وأفول الاحتجاجات الاجتماعيّة: النظرية والنقد، انظر:

<http://theory-and-criticism.vanleer.org.il/pdf/FilkRamMaabada.pdf> (بالعبرية)



من الجمهور الإسرائيلي يؤيد هذه الاحتجاجات، ومن الواضح أن هذه الاحتجاجات ما كانت لتتجح لولا أن انضمت إليها الطبقات الفقيرة التي في معظمها تنتمي للسفارديم.

كانت أهم أوجه الاحتجاج أن أموال الدولة تذهب لدعم الحريديم، والمستوطنين، والأمن وعلى حساب دافعي الضرائب؛ مما أدى لتخفيض الدعم الحكومي عن قطاعات الرفاه الاجتماعي من صحة وتعليم وسكن لذلك يجب أن تغير الحكومة سلم أولوياتها وتعطي الاهتمام الأكبر لجانب العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي¹⁸.

حتى اليوم لم يظهر أي حزب في "إسرائيل" يتبنى الأجندة الاجتماعية بشكل كامل، حاولت بعض الأحزاب كحزب العمل ركوب موجة الاحتجاجات الاجتماعية والظهور بمظهر المدافع عن حقوق الفقراء، والطبقة الوسطى، والساعي لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ لكن ذلك لم يمر على الناخب الإسرائيلي؛ لأن حزب العمل كان شريكاً أساسياً في كثير من الحكومات ذات الطابع الليبرالي (اقتصادياً)، والتي أسهمت في تقليص الدعم وخصخصة المؤسسات.

استغل حزب "يوجد مستقبل" بزعامه يائير لبيد التوجه العام وعمل على ملء هذا الفراغ من خلال طرح فكرة المساواة بالعبء فاستطاع حصد الكثير من الأصوات، وليحل في المركز الثاني بعد ائتلاف الليكود و"إسرائيل بيتنا" في انتخابات سنة 2013 بواقع 19 مقعداً، على أرض الواقع خيب الأداء الاقتصادي لحزب "يوجد مستقبل" آمال الناخبين الذين ينتخبون على أساس البرنامج الاقتصادي فانعكس ذلك على نتائجه في استطلاع للرأي أجرته القناة الثانية في 11/12/2014¹⁹، والتي أعطته حوالي ثمانية مقاعد، مما فتح المجال لأحزاب أخرى ناشئة كحزب "كلنا" الذي أنشأه مؤخراً الوزير الليكودي السابق موشيه كحلون (الاستطلاع السابق يعطيه تسعة مقاعد) كون كحلون قد أثبت أثناء توليه وزارة الاتصالات انحيازه للطبقات الفقيرة من خلال كسره احتكار بعض الشركات للاتصالات الخلوية، وفتح باب المنافسة من خلال منحه تراخيص جديدة؛ مما أدى لنزول أسعار تعرفه المكالمات بشكل ملموس.

من غير المتوقع أن يحصل تحول في التوجهات الاقتصادية لـ"دولة إسرائيل"؛ لذلك ينحصر التنافس بين الأحزاب على الحدّ من توحش النظام الليبرالي، ونظام السوق الحرّ. وهذا يظهر من خلال استطلاعات الرأي السابقة حيث يتضح أن توجه الحزب الاقتصادي واهتمامه بالقضايا ذات

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ استطلاع رأي حول انتخابات الكنيست أجرته القناة الثانية العبرية في 11/12/2014، موقع مako الإخباري، انظر: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2014/Article-89de461975a3a41004.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=2082585621 (بالعبرية)

الطابع الاجتماعي يشكل عاملاً أساسياً في تحديد توجهات الناخبين، ويعدّ الجانب الاقتصادي نقطة ضعف نتتياهو والليكود، حيث يعدّه الجمهور، بحسب استطلاع كميل فوكس، غير قادر على التعامل مع الشأن الاقتصادي، ويضعه في مركز متأخر (الخامس) بين رؤساء الأحزاب من حيث القدرة على التعامل مع هذا الشأن²⁰، وهذا يفسر تركيز الأحزاب الإسرائيلية في دعايتها الانتخابية على موضوع العدالة الاجتماعية، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من حاييم هرتسوغ، وتسفي ليفني، عقب الإعلان عن توحد حزبيهما (العمل والحركة) تحت مسمى المعسكر الصهيوني، كان تركيزهما على العدالة الاجتماعية وفشل نتتياهو بتحقيقها²¹.

قادة الأحزاب المتنافسة يعرفون أنّ الموضوع الاقتصادي/ الاجتماعي يحتل المرتبة الأولى في سلم اهتمامات جمهور الناخبين، لذلك نجدهم يركزون على هذا الجانب في دعايتهم الانتخابية. وبرز ذلك بوضوح في المناظرة الانتخابية التي أجرتها القناة الثانية بين قادة ثمانية أحزاب أساسية (يوجد مستقبل، "إسرائيل بيتنا"، البيت اليهودي، شاس، سوياً، القائمة العربية، ميرتس، كلنا)²²، وحتى الأحزاب التي تدعو لتبني حلّ سياسي مع الفلسطينيين، مثل ميرتس، تبرر دعوتها على أساس اقتصادي وبأنها إذا توصلت لاتفاق سلام فسوف يتم توفير الميزانيات التي تصرف على الأمن، وبناء المستعمرات ويتم تحويلها لدعم الرفاه الاجتماعي.

ثانياً: القدرة على جلب الأمن:

يُعدّ جلب الأمن أولوية لدى الناخب الإسرائيلي، فقد أظهر استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أنّ 42% يولون موضوع الأمن الأولوية أثناء انتخابهم، ويرى 47% من المستطلعة آراؤهم أنّ هناك فرق بين حزب العمل والليكود في جانب الأمن والسلام²³. بينما وجد فوكس في استطلاعه أنّ 24% يولون موضوع الأمن الأولوية عند انتخابهم²⁴، بينما يظهر استطلاع هارتس أنّ 28% يهتمون بهذا الجانب²⁵.

²⁰ موقع القناة العاشرة، 2015/1/25.

²¹ يديعوت أحرونوت، 2014/12/10، انظر:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4602055,00.html> (بالعبرية)

²² موقع مako، 2015/2/26، انظر: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-0f56d05c7f6cb4100

4.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823 (بالعبرية)

²³ ايله هلر، مرجع سابق.

²⁴ موقع القناة العاشرة، 2015/1/25.

²⁵ هارتس، 2014/12/13.



يرى عكيفا ألدان في بحث يستند فيه إلى استطلاعين للرأي، أجري أحدهما قبل إحدى عمليات المقاومة، والثاني بعدها أنّ الناخب الإسرائيلي يتوجه إلى انتخاب أحزاب اليمين كلما شعر أنّ أمنه مهدد. وفي البحث نفسه يخلص عكيفا إلى النتيجة ذاتها عند مقارنته للتوجهات التصويتية في المناطق التي تتعرض للقصف من صواريخ المقاومة؛ حيث وجد أنّ هذه المناطق بعد قصفها زادت فيها نسبة التصويت لليمين²⁶.

في جانب متصل بهذا الأمر نجد إصرار نتتياهو على إلقاء خطابه في الكونغرس حول المشروع النووي الإيراني دون التنسيق مع الإدارة الأمريكية وما قد يسبب ذلك من تضرر العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، وذلك للظهور بمظهر المدافع الشرس عن الأمن الإسرائيلي، فعلى ما يبدو أنّ الشعور العام لدى الناخب الإسرائيلي بأنّ اليمين أقدر على حفظ أمنه نابع من كون اليمين لا يلقي بالاً للضغوط الدولية، ولا يهتم كثيراً بتحسين صورته أمام الرأي العام العالمي، بعكس أحزاب اليسار، كما هو حاصل في حالة إلقاء نتتياهو لخطابه أمام الكونغرس وبالطبع في حالة محاربة المقاومة في غزة التي تعني بالضرورة سقوط شهداء من العزل، والأبرياء البعيدين عن الانخراط في أي أعمال قتالية؛ مما يعني انتقاداً لـ"إسرائيل" على مستوى الرأي العام الدولي.

يشير استطلاع فوكس إلى أنّ 39% يجدون أنّ نتتياهو من بين رؤساء الأحزاب هو الأقدر على حفظ الأمن (المركز الأول) يليه هرتسوغ بنسبة 22%²⁷، نتتياهو برع في تسويق نفسه كرجل الأمن بتركيزه على الأخطار الأمنية المحيطة بـ"إسرائيل"، فتارة يروج لنفسه كقادر على مواجهة الخطر النووي الإيراني، وتارة أخرى يعرض نفسه كشخص قادر على إنهاء تهديد حركات المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس؛ ففي الخطاب الذي أعلن فيه نتتياهو حلّ الائتلاف الحاكم، والدعوة للانتخابات المبكرة أشار إلى أنّ الهدف الأساسي الذي كان يسعى لتحقيقه هو المحافظة على الأمن بالإضافة إلى المحافظة على اقتصاد قوي²⁸. تتركز حملة نتتياهو الانتخابية حول هذا المحور، متهماً خصومه بعدم القدرة على حفظ أمن "إسرائيل" حتى وصل الأمر بحملته الدعائية إلى نشر مقطع فيديو على موقع حزب الليكود يشير إلى أنّ انتخاب اليسار سوف يجلب داعش للقدس²⁹.

Akiva Eldar, Insecurity Strengthens Israeli Right, site of ALMONITOR, 26/11/2014, ²⁶ <http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/11/israel-government-demolish-houses-nationality-bill-terror.html#>

²⁷ موقع القناة العاشرة، 2015/1/25.

²⁸ خطاب نتتياهو للإعلان عن حلّ الحكومة والانتخابات المبكرة، موقع القناة الثانية العبرية، 2014/12/2، انظر:

(بالعبرية) http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2014/Article-bb6b5b0851c0a41004.htm

²⁹ يديعوت أحرونوت، 2015/2/15، انظر: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4626697,00.html> (بالعبرية)

حزب الليكود يعلم أنه لن يستطيع الترويج لنفسه كحريص على تحقيق العدالة الاجتماعية؛ لأن برنامجه الاقتصادي قائم على فكرة السوق الحرّ والخصخصة، لذلك يركز في دعايته الانتخابية على تحقيق الأمن، وهذا ما دفع وزير الدفاع الليكودي يعلون في معرض حديثه عن إنجازات الحكومة للتهرب من أسئلة الصحفيين حول الوضع الاقتصادي، ودعوته الصحافة للنظر للإنجازات الأمنية³⁰. بحسب المحلل العسكري عاموس هارثيل فإنه وبالرغم من تركيز نتتياهو على الأمن إلا أن صورته كرجل الأمن بدأت بالتآكل بعد حرب "الجرف الصامد"، التي استمرت 51 يوماً من تبادل الضربات مع حماس من دون الحسم، فالرشقات الصاروخية من غزة جعلت نصف سكان "الدولة" يهرعون إلى الملاجئ، وتزامن ذلك مع إطلاق لصواريخ كاتيوشا من الحدود مع سوريا ولبنان وسيناء، بالإضافة إلى موجة العمليات الأخطر في القدس والضفة الغربية منذ أفول الانتفاضة الثانية، وقُتل فيها 11 إسرائيلياً، ويرى هارثيل أن نتتياهو يواجه صعوبات في تسويق صورته كسيد للأمن، فقد تلقت هذه الصورة ضربة شديدة بنظر ناخبي اليمين منذ سنة 2011، بسبب الإفراج عن 1,027 أسيراً في صفقة التبادل مع حماس، كما أنّ الحرب ضدّ حماس كشفت الفجوة بين تصريحات نتتياهو الواثقة وبين صعوبات في أدائه في العالم الحقيقي³¹.

خصوم نتتياهو في الانتخابات لجأوا لبعض الجنرالات الذين خدموا في الجيش والأجهزة الأمنية من أجل تنفيذ إدعائه بأنّه الأقدر على حفظ الأمن، فقاموا بنشر مقطع مصور لحوالي 200 من قادة الأمن ينتقدون أداء نتتياهو الأمني، وبأن أمن "إسرائيل" وصل إلى مستوى غير مسبوق من الانحدار أثناء توليه الحكم، ويبرز ذلك في عدم وجود رؤية أو خطة واضحة للحكومة، وعدم حسم المعركة مع حماس، واحتمالية فتح جبهة جديدة في الجولان بالإضافة إلى تدهور العلاقة مع الولايات المتحدة³².

التركيز على الجانب الأمني ليس حكراً على حزب الليكود، فجميع الأحزاب تدعي بأنها قادرة على جلب الأمن حتى إنّ المعسكر الصهيوني استهل نشاطه الدعائي بالتوجه إلى البلدات الجنوبية والمعروفة ببلدات غلاف غزة والأكثر تضرراً من الحرب الأخيرة ليعلن من هناك أنّ نتتياهو ضعيف أمام "الإرهاب"، كما أن المعسكر الصهيوني تعهد ببناء جدار تحت الأرض لمنع أي هجوم عبر الأنفاق³³، وحتى ليبرمان يركز على تحقيق الأمن في دعايته الانتخابية مما أوصله إلى درجة

³⁰ القناة الثانية العبرية، 2014/12/12.

³¹ موقع عرب 48، 2014/12/5، انظر: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1148457>

³² يديعوت أحرونوت، 2015/2/26، انظر: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4630987,00.html> (بالعبرية)

³³ يديعوت أحرونوت، 2014/12/11، انظر: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4602586,00.html> (بالعبرية)



التهوين من قدرات نتتياهو على تحقيق الأمن وادعائه أنه سيسعى لوقف برنامج إيران النووي بقوله "لم تستطع القضاء على حماس فكيف ستقضي على إيران؟"³⁴.

أهمية الجانب الأمني يفسر تسابق الأحزاب الإسرائيلية على ضمّ الجنرالات المتقاعدين لصفوفها وتخصيص مواقع متقدمة "شبه مضمونة" في القوائم الانتخابية، كي تظهر بمظهر القادرة على حفظ الأمن في حال فوزها وتوليها الحكم، كما هو الحال حين ضمّ المعسكر الصهيوني عاموس يدلين (رئيس الاستخبارات العسكرية "أمان" سابقاً).

ثالثاً: التوجه الديني/ الأيديولوجي:

يظهر استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أنّ حوالي 51% يولون أهمية للتوجه الأيديولوجي أثناء انتخابهم³⁵، بينما يشير استطلاع فوكس إلى أنّ 9% يولون موضوع علاقة الدين بالدولة الأولوية عند انتخابهم³⁶، وهذا يشير إلى تراجع الاهتمام بالجانب الأيديولوجي في هذه الانتخابات. في المجتمع الإسرائيلي يوجد صراع بين العلمانيين والمتدينين يرجع إلى ما قبل نشوء الحركة الصهيونية، برز هذا الصراع مع نشوء حركة الهسكلا التي دعت للانفتاح على المجتمع وإجراء مراجعة نقدية للنصوص الدينية، ومع نشوء الحركة الصهيونية ظهر الخلاف جلياً بين الطرفين، فبعض المتدينين رأى أن الحركة الصهيونية تعاكس إرادة الرب بإنشائها دولة لليهود قبل نزول المسيح المنتظر³⁷.

استمر الصراع بالتفاعل بعد إقامة "إسرائيل" حتى وصل الأمر مؤخراً برئيس الموساد السابق أفرام هليفي أن صرح للصحافة أن التهديد الحقيقي على "إسرائيل" يأتي من برنامج ومعتقدات المتدينين "الحريديم" وليس من برنامج إيران النووي³⁸، فما هي التيارات الدينية في المجتمع الإسرائيلي؟ وما هي طبيعة العلاقة بين العلمانيين والمتدينين؟ وما هي القضايا الخلاقية بينهما؟ وكيف تمّ التعاطي معها سياسياً؟

³⁴ موقع مako، 2015/2/20، انظر: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2015/Article-87de8466158ab410

04.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=237936823 (بالعبرية)

³⁵ إيله هلر، مرجع سابق.

³⁶ موقع القناة العاشرة، 2015/1/25.

³⁷ عبد القادر عبد العالي، "التصدّع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية"، مجلة إنسانيات، 2007، انظر:

<http://insaniyat.revues.org/3167>

³⁸ موقع صحيفة معاريف، 2011/11/4، انظر: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/302/428.html> (بالعبرية)

1. التيارات الدينية في المجتمع الإسرائيلي:

التيارات الدينية في المجتمع الإسرائيلي تنقسم الى خمسة أقسام وهي³⁹:

أ. التيار الأرثوذكسي: نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي حوالي 15-20% وينقسم إلى قسمين:

1. تيار ديني قومي: يتبنون القيم الصهيونية ويطمحون لدولة تحكمها الشريعة اليهودية كهدف

استراتيجي، لكنهم وفي سبيل التوافق المجتمعي يقبلون بتسويات مع العلمانيين.

2. التيار الحريدي: يعادون الصهيونية لأنها علمانية ويطمحون لدولة تحكمها الشريعة بالإضافة

إلى أنهم يرفضون الخدمة في الجيش، وينقسم التيار الحريدي إلى قسمين:

• تيار حريدي غير صهيوني يعترف بالدولة الصهيونية ويقبل قوانينها غير المتعارضة

مع الشريعة ويشارك بالحياة السياسية.

• تيار معادي للصهيونية يرفضون قيام "دولة إسرائيل" ولا يشاركون في الحياة السياسية.

يمثلهم ناظوري كارتا.

ب. التيار المحافظ: يتواجدون في أمريكا وعددهم قليل في "إسرائيل".

ج. التيار الإصلاحية: نسبتهم قليلة لا تتجاوز 0.3% يختارون نصوصاً من الشريعة، ويحاولون

تطويرها وإصلاحها.

د. التيار التقليدي: يشكلون النسبة الكبرى، فنسبتهم تتراوح ما بين 40 إلى 50% يجمعون بين

الدين والقومية ويلتزمون ببعض الوصايا الدينية في حياتهم اليومية كالصلاة وصيام يوم الغفران،

ولكنهم لا يعيشون تحت مظلة دينية إلزامية.

هـ. التيار العلماني: يشكلون 25-30% من المجتمع الإسرائيلي، قسم منهم ينكر وجود الله، ويعتدون

الدين شكلاً من أشكال التراث، وقسم منهم يشارك في الأعياد، والطقوس للحفاظ على التقاليد.

2. القضايا الخلافية بين الطرفين:

أ. العلاقة بين الدين والدولة: في الحالة الإسرائيلية النظام في أساسه علماني، لكنه ينطلق من

الفهم الديني للأمة. وهناك صعوبة في الفصل بين الدين والقومية وتكمن الصعوبة في تعريف

الدولة "يهودية ديموقراطية"⁴⁰، فالعقيدة الدينية لعبت دوراً مهماً في الأيديولوجيا الصهيونية، وكما

³⁹ الشرح الديني في "إسرائيل"، موقع مدرسة سافير، انظر: <http://school.sapir.ac.il/schools/highschool/civic/DocLib2/%D7%A9%D7%A1%D7%A2%20%D7%93%D7%AA%D7%99.doc>

(بالعبرية)

⁴⁰ المرجع نفسه.



يقول روجيه جارودي "الحركة الصهيونية لا يمكن أن تتماسك إلا بالعودة إلى الموزاييك الديني، احذفوا مفاهيم الشعب المختار وأرض الميعاد فستتهار أسس الصهيونية... إن ضرورة الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل فرض على قادتها تعزيز سلطة رجال الدين"⁴¹.

فكما هو معروف أن المتدينين عارضوا الصهيونية في بداية نشأتها لكن بعضهم وجد فيها وسيلة لتحقيق بداية الخلاص ونزول المسيح المنتظر، من ناحيتهم حاول قادة الحركة الصهيونية التوصل إلى تسويات "من أجل وحدة الأمة"⁴²، وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف الصراع بين الطرفين على طابع الدولة ونمط الحياة، وقد برز ذلك مؤخراً بإصرار اليمين الإسرائيلي إقرار قانون "يهودية الدولة".

ب. القوانين: حيث يصرّ المتدينون على سنّ قوانين تتوافق مع الشريعة اليهودية، وهذا يثير حنق العلمانيين وبالرغم من توقيع اتفاقية الوضع الراهن إلا أن الصراع ما زال قائماً حول القوانين التي تتعلق بهوية الدولة، فعلى سبيل المثال عندما عدل قانون العودة بخلاف تعاليم الشريعة اليهودية ولتلبية حاجة "إسرائيل" من المهاجرين الجدد برزت مسألة من هو اليهودي من جديد؛ وأصبحت من القضايا الخلافية في قوانين الزواج، فالعلمانيون يطالبون باستمرار السماح لهم بالزواج المدني، إضافة إلى رفضهم الالتزام بقدمية السبت، ويعترضون على تدخل الحاخامات بالسياسة وإعفاء المتدينين من طلاب المعاهد الدينية من التجنيد وإعطائهم امتيازات مالية⁴³.

3. محاولات التعاطي مع الخلاف:

جرت عدة محاولات للتعاطي مع هذا الخلاف من أهمها:

أ. اتفاقية الوضع الراهن: في حزيران/يونيو 1947 قامت الوكالة اليهودية وعلى يد بن غوريون بالتوقيع على اتفاقية مع حزب "أغودات إسرائيل"، الذي يمثل معظم المتدينين تقضي بعدم معارضة الحزب لقيام الدولة ومشاركته بمؤسساتها. الاتفاقية سميت "اتفاقية الوضع الراهن"، ووضعت أسس الطابع اليهودي للدولة عبر الأمور التالية:

- اعتبار السبت يوم العطلة الرسمية.
- قوانين الزواج تكون موافقة للشريعة اليهودية.

⁴¹ عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق.

⁴² "العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في "إسرائيل" (الماضي/الحاضر/المستقبل)،" موقع مركز تكنولوجيا التعليم، انظر:

<http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=17807> (بالعبرية)

⁴³ المجتمع الإسرائيلي: علاقات المتدينين بالعلمانيين، يديعوت أحرونوت، انظر: <http://www.ynet.co.il/yaan/0,7340,L-25>

(بالعبرية) 1330-MjUxMzMwXzgzNzUzMTA2XzE0ODY4NzIwMAeqeq-FreeYaan,00.html



- أخذ الخطوات اللازمة للتأكد أن مطابخ الدولة تقدم الأكل الحلال "كوشير".
- ضمان استقلال التعليم الديني⁴⁴.

هذه الاتفاقية كانت مفيدة في فترة التأسيس، لكنها في الوقت الحاضر أصبحت لا توفر حلولاً اجتماعية متوافقةً عليها، فمع مرور الوقت تتنامى وتزايد لدى الطرفين مشاعر المرارة وربما يعود ذلك إلى أن كلا الطرفين عندما وقع الاتفاقية كان يظن أن الطرف الآخر وبمرور الزمن سوف يقل عددياً ويندثر، وستنتفي الحاجة لمثل هذا الاتفاق "المرحلي". فالعلمانيون على غرار المتدينين كانوا يرون أن المستقبل لهم لا للطرف الآخر. هذا التوقع فشل واتضح أن أياً من الطرفين لم يندثر، فبدأت كثير من الإشكاليات بالظهور مثل قضية السفر يوم السبت؛ فالمتدينون وافقوا سابقاً على السماح للسيارات الخاصة بالسفر يوم السبت، على اعتبار أن أصحاب السيارات الخاصة عددهم قليل جداً، وأن أغلبية السكان تستخدم في تنقلاتها المواصلات العامة التي تحترم حرمة السبت، ومع مرور الوقت زاد عدد مالكي السيارات بشكل كبير جداً وبالتالي أصبحت اتفاقية الوضع الراهن بهذا الخصوص بدون معنى⁴⁵.

ب. منح إعفاءات وامتيازات للمتدينين: بناءً على اتفاق بين رئيس الوزراء بن غوريون والحاخامات تمّ الاتفاق على تأجيل الخدمة العسكرية لطلاب المعاهد الدينية طوال جلوسهم على مقاعد الدراسة. الدولة غضت بصرها عن ظاهرة تهرب هؤلاء من التجنيد، لأن هذه الظاهرة لم تكن تتعدى المئات في بدايتها (400 فرد في أقصى الأحوال)، لكن مع مرور الوقت بدأت هذه الظاهرة بالاستفحال، وأصبح عددهم تقريباً 30,400 في التسعينيات⁴⁶، وبالتدرج أصبح هنالك قطاع كامل من المجتمع وهم الحريديم لا يخدمون في الجيش، مما أثار غضب الجمهور الإسرائيلي الذي يخدم معظمه بالجيش، وبدأت عدة أصوات تتعالى تطالب بتغيير هذا الوضع.

ج. إعطاء استقلالية بالتعليم: كان هذا الأمر مقبولاً سابقاً، لكن العلمانيين الآن ينادون بعدم تمييز المدارس الدينية وتخصيص أموال حكومية لها، فمن وجهة نظرهم الدولة غير ملزمة بتمويل

⁴⁴ "العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل" (الماضي/ الحاضر/ المستقبل)، مركز تكنولوجيا التعليم.

⁴⁵ أبيعزر ريبينسكي، المتدينون والعلمانيون في "إسرائيل": حرب ثقافية، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، تموز/ يوليو 1997، ص 9،

انظر: http://www.idi.org.il/media/295122/niyar4_METUKAN.pdf (بالعبرية)

⁴⁶ أوربانه ألمسي، قانون طال، موقع الكنيست، 2012/6/25، ص 3، انظر:

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03076.pdf> (بالعبرية)



هذه المدارس الخاصة والتزامها فقط هو بتوفير التعليم الرسمي في المدارس الحكومية لمن أراد فلماذا يتم تمييز المجتمع الحريدي بمثل هذه الميزانيات وعلى حساب العلمانيين⁴⁷؟

د. إعطاء صلاحيات للسلطات المحلية: أعطيت السلطات المحلية لاتخاذ بعض القرارات في المواضيع التي يوجد بها خلاف، فالسلطة المحلية لكل منطقة هي التي تحدد على سبيل المثال السماح للمتاجر بفتح أبوابها يوم السبت أو منعها، هذا الأمر أدى لتجمع أصحاب الميول الدينية المتشابهة في منطقة سكن واحدة، وإيجاد مناطق وأحياء منفصلة ذات صبغة دينية أو علمانية، أما في المناطق "المختلطة" فقد استعر الصراع بين الطرفين كما حصل في انتخابات بلدية بيت شيمش الأخيرة، فكل طرف استمات من أجل الظفر بانتخابات المجلس البلدي، حتى يفرض نمط الحياة الذي يرتضيه من خلال المجلس البلدي⁴⁸.

4. الشكل السياسي للتعبير عن الصراع العلماني الديني:

بعد حرب 1967 واحتلال ما تبقى من أرض فلسطين برز الخلاف السياسي بين الطرفين، فالمتدينون يؤمنون أن أراضي 1967 هي جزء لا يتجزأ من أراضي "دولة إسرائيل"، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتراف بأي جزء من أرض "إسرائيل" على أنه مملوك لغير اليهود⁴⁹، بينما العلمانيون على غرار حزب العمل يؤمنون بحل الدولتين "بغض النظر عن رؤيتهم لحدود الدولة الفلسطينية وسيادتها"، شكل المتدينون أحزاباً سياسية من أجل الدفاع عن "مصالحهم" السياسية والاجتماعية من أبرزها⁵⁰:

أ. المفدال: تشكل المفدال من اتحاد حزبين دينيين صهيونيين هما هامزراحي وهبوعيل مزراحي سنة 1956. تحالف الحزب سياسياً مع حزب مباي "العمل"، وشارك في معظم الحكومات الإسرائيلية التي تم تشكيلها، الحزب يؤمن بـ"إسرائيل" الكبرى، وهو الداعم الأساسي للمستوطنين في أراضي 1967. في انتخابات 2013 اتحد المفدال مع عدة أحزاب هي: موليدت، وتكوما، والاتحاد القومي تحت مسمى البيت اليهودي فحصد الحزب 12 مقعداً⁵¹.

⁴⁷ "العلاقة بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل" (الماضي/ الحاضر/ المستقبل)، "مركز تكنولوجيا التعليم.

⁴⁸ تسفي سنجر، إنذار حقيقي في بيت شيمش، موقع صحيفة ميغافون، 2014/3/12، انظر:

<http://megafon-news.co.il/asys/archives/205334> (بالعبرية)

⁴⁹ إسرائيل شاحك، تاريخ اليهود وديانتهم، ترجمة ناصرة السعدون، طبعة خاصة (دمشق: دار كنعان، 2012)، ص 207.

⁵⁰ المجتمع الإسرائيلي، يديعوت أحرونوت، مرجع سابق.

⁵¹ حزب البيت اليهودي، معاريف، انظر: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/820/795.html> (بالعبرية)

ب. **أغودات يسرائيل**: وهو حزب حريدي من أصول غربية "إشكنازي" من أقدم الأحزاب الإسرائيلية ويشترك في الحكومات الائتلافية.

ج. **حزب شاس**: نشأ سنة 1984 كحزب حريدي من أصول شرقية "سفرادي" شارك في عدة حكومات ائتلافية.

أما على صعيد الأحزاب العلمانية "المقصود أحزاب علمانية بحتة مناوئة للحريديم" فأبرزها:
أ. **حزب ميرتس**: حزب علماني وهو عبارة عن اتحاد لحزبي راتس وشينوي. في سنة 1992 حصد الحزب 12 مقعداً، شارك في حكومة رابين، ونجح في تمرير قانوني أساس هما: قانون كرامة الإنسان وحرية العمل وقانون حرية العمل.

ب. **حزب شينوي**: عاد وانفصل عن ميرتس سنة 1997، ونجح في كسب 15 مقعداً في انتخابات 2003، برنامجه الانتخابي كان مناوئاً للحريديم بشكل واضح لكنه في الانتخابات اللاحقة لم يحقق أي مقعد، ويعدّ البعض أنّ حزب "يوجد مستقبل" هو وريث لحزب شينوي كونه يشاركه كثيراً من الأفكار.

الخلاف بين المتدينين والعلمانيين انعكس على توجهات الأحزاب، وبالتالي على خيارات الناخبين، فالاتفاق بين المتدينين وبين غوريون حول إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية وتأجيلها حتى إنهاء الدراسة المسمّى اتفاق "توراته حرفته" لم يعد صالحاً مع الزمن، فالإعفاء المؤقت تحول مع مرور الزمن لإعفاء دائم، فالطلبة الحريديم بعد إنهاءهم تعليمهم لم يلتحقوا بالجيش بسبب أعمارهم الكبيرة أو وضعهم العائلي، مما دفع العلمانيين لرفع التماس ضدّ ذلك لدى المحكمة العليا التي أيدت بدورها التماسهم فاضطرت الحكومة لسنّ قانون "طال" على اسم رئيس اللجنة القاضي السابق بالمحكمة العليا الذي عينه وزير الدفاع في 2002.

نصّ قانون "طال" على أن طالب المعهد الديني يتعهد بعدم ممارسة أي عمل مقابل أجر وفي المقابل تمنحه الحكومة مخصصات مالية، كما ينص القانون على السماح للطلاب الحريديم بتأجيل الانخراط في الخدمة العسكرية مع إخضاع ذلك لشروط منها: أنه وعند بلوغ الطالب سنّ 22 يحصل على سنة "الحسم" التي تتيح له الاختيار بين الاستمرار بالدراسة الدينية أو الخروج للعمل، ومن يختار الخروج للعمل يمكنه الاختيار بين خدمة عسكرية قصيرة مؤلفة من سنة وأربعة شهور، وبعد ذلك أداء الخدمة العسكرية في صفوف الاحتياط وفقاً لاحتياجات الجيش أو الخدمة المدنية لمدة عام دون الحصول على أجر، ولكن يسمح له بالعمل الخاص بجانب الخدمة المدنية.



التمس العلمانيون مجدداً ضدّ قانون طال فحكمت العليا في شباط/ فبراير 2012، وبعد فترة طويلة من "المراوغة" بإنهاء سريان العمل بقانون طال بحلول شهر آب/ أغسطس. الغريب في الأمر أن المحكمة نفسها قررت في 2006 أن القانون "لائق"، قررت في 2012 أنه غير لائق! وهذا يعود للمظاهرات والاعتصامات التي قام بها جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، وطالبوا فيها بإلغاء التمييز في الخدمة العسكرية والمساواة بالعبء من خلال إلغاء قانون طال الذي سمح لطلاب المعاهد الدينية بتأجيل الخدمة العسكرية.

تذمر العلمانيين من عدم إسهام المتدينين في الخدمة العسكرية تصاحب مع الاحتجاجات الاجتماعية في صيف 2012، وقد تضامن مع المحتجين عدد من السياسيين حتى صرح عضو الكنيست آفي ديختر "لقد تحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش نصف الشعب"⁵².

توجه المحتجون للمحكمة العليا فقررت المحكمة في 2012 أنه بحلول شهر آب/ أغسطس سينتهي مفعول قانون طال؛ لذلك على الحكومة سنّ قانون جديد. قرار المحكمة وضع القوى السياسية أمام معضلة كانوا يتحاشون باستمرار مواجهتها حتى لا يغضبوا الأحزاب الدينية وجمهورها الحريدي. بدأت النخب السياسية والصحافة تتداول صيغاً مقترحة لتعديل القانون فأثار ذلك جمهور المتدينين وخرجوا بمظاهرة ضخمة تضم أكثر من 300 ألف متظاهر احتجاجاً على فكرة تعديل قانون طال وفرض الخدمة العسكرية على المتدينين⁵³. حتى يومنا هذا لم يحسم الأمر وما زال موضع مساومة في تشكيل الائتلافات الحكومية وشرطاً للمتدينين من أجل الانضمام لأي ائتلاف حكومي.

بعض الأحزاب وعلى رأسها حزب "يوجد مستقبل" استغلت هذا الوضع وطرحت شعار المساواة في العبء في انتخابات 2013، فحصد الكثير من المقاعد نتيجة تصويت الشرائح العلمانية لصالحه، كلا الطرفين (العلمانيون والمتدينون) يحاولان استقطاب الأصوات عبر طرح هذه المواضيع: الخدمة العسكرية، الدعم الحكومي للمدارس الدينية؛ لذلك يُعدّ التوجه الديني للحزب من العوامل المهمة في تحديد قرار الناخبين.

⁵² نثيف نحمانى، خيام الاحتجاج ضدّ قانون طال، معاريف، 2012/1/26، انظر:

(بالعبرية) <http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/820/795.html>

⁵³ كوبي نحشوني، صراخ ورقص: مئات الآلاف من الحريديم تظاهروا، يديعوت أحرونوت، 2014/3/2، انظر:

(بالعبرية) <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4494207,00.html>

رابعاً: شخصية رئيس الحزب:

يظهر استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أن 27% من الناخبين يولون أهمية لشخصية رئيس الحزب في أثناء انتخابهم (على حساب الأيديولوجيا)⁵⁴، وبلغ الاهتمام بشخصية رئيس الحزب ذروته في انتخابات سنتي 1996 و1999، عندما كان النظام الانتخابي ينص على الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، وعلى الرغم من أنّ النظام تمّ إلغائه منذ انتخابات سنة 2001، إلا أنه ما زال هنالك تأثير ملموس لشخصية رئيس الحزب؛ وقد ظهر ذلك بشكل واضح في الشعارات الانتخابية التي ظهرت في الانتخابات مؤخراً، والتي تركز على شخصية رئيس الحزب كشعار "تسيفي ليفني... قيادة مختلفة" وشعار الليكود سابقاً "الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو". وفي هذه الانتخابات اتخذ المعسكر الصهيوني شعار "كله إلا بببي" بمعنى انتخبوا أي شخص إلا نتنياهو، والمقصود هو عدم التصويت لليكود الذي يرأسه نتنياهو.

من الواضح أن هنالك أزمة حكم في "إسرائيل" ناتجة عن تراجع الفروقات السياسية والاجتماعية بين الأحزاب القائمة من ناحية واستشراف الفساد في الطبقة السياسية من ناحية أخرى، فمن الأسئلة المهمة التي ثارت في وجه المحللين الإسرائيليين عقب اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية في 2011-2012 هو لماذا في دولة تعد "ديموقراطية" لجأ الجمهور للاحتجاج عبر الشارع ولم يلجأوا للمؤسسات كالأحزاب والكنيست، ربما كان التفسير الأكثر منطقية هو أن السبب يعود لفقدان الجمهور الإسرائيلي ثقته بالمؤسسة السياسية. من الواضح أن هنالك فجوة بين الجمهور الإسرائيلي ومؤسساته السياسية تمنع هذه المؤسسات من استيعاب النخب الصاعدة في المجتمع الإسرائيلي، هذه الفجوة ناتجة عن قصور في هيكل المؤسسة واحتكار طبقة من السياسيين الفاسدين للسلطة، هذا الأمر وُلد شعور لدى النخب الفكرية ومن قبلها الجمهور الإسرائيلي أن في "إسرائيل" أزمة قيادية خطيرة، من أشكالها عدم ظهور زعامات سياسية قادرة على التغيير وقيادة الدولة هذا ما عبّر عنه كثير من الباحثين وعلى رأسهم البروفيسور تشيلو روزنبرغ في مقال له بمعاريف⁵⁵، وكذلك يوفال ديسكن الرئيس السابق للشاباك في مقابلة تلفزيونية أجريت معه⁵⁶، حتى وصل الأمر بأن صرح رئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ "إن إسرائيل غدت دولة من المستوطنين تقودها زمرة

⁵⁴ ايله هالر، مرجع سابق.

⁵⁵ تشيلو روزنبرغ، نحن بحاجة ماسة إلى جيل جديد من الزعماء، معاريف، ترجمة صحيفة القدس، 2014/4/24.

⁵⁶ مقابلة مع القناة الثانية في 2014/5/4، موقع مako، انظر:

(بالعبرية) <http://www.mako.co.il/news-channel2/Six-Newscast/Article-97d4a70fb18c541004.htm>



من الفاسدين⁵⁷، كما تظهر استطلاعات للرأي أن 80% من الجمهور الإسرائيلي لا يثق بالأحزاب السياسية وأنهم يرون أن الأحزاب والسياسيين يقفون على رأس سلم الفساد، إحدى المؤشرات لفقدان الجمهور الإسرائيلي بأحزابه هو انخفاض نسبة المنتسبين للأحزاب الإسرائيلية بشكل ملموس فبعد أن كانت في فترة الستينيات نحو 20% أصبحت مؤخراً نحو 6%، كما أن نسبة المشاركة في الانتخابات انحدرت من 85% إلى 60%⁵⁸.

تظهر دراسة كمية نشرتها صحيفة هآرتس أنّ وسائل الإعلام الإسرائيلية (20 وسيلة إعلامية ما بين مواقع إنترنت إخبارية وصحف وتلفزة ومذيعات) تركز في تغطيتها للانتخابات على شخصية رؤساء الأحزاب، حيث وجدت الدراسة أنّ هنالك تركيز على شخص نتتياهو في مقابل قادة الأحزاب (بمعدل 32%) وتزامن ذلك مع تراجع في معالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالأمن والاقتصاد⁵⁹، هذه الدراسة تدفعنا للاستنتاج بأنّ هنالك تركيزاً في الحملة الدعائية على شخص رئيس الحزب لما له من تأثير على قرار الناخب. فمن جهة يسعى الحزب لإظهار رئيسه على أنّه الأقدر لقيادة الحكومة، كما هو الحال في تركيز دعاية الليكود على أنّ نتتياهو هو الأقدر على حفظ الأمن، بينما يذهب خصوم نتتياهو لمهاجمة أدائه والتشكيك بقدرته على حفظ الأمن، كما حصل في الفيديو الذي نشره 200 من القادة الأمنيين السابقين، أو من خلال الطعن في سلوكياته ونظافة يده كما حدث عقب نشر تقرير مراقب الدولة حول وجود إنفاق مالي غير مبرر وشبهة فساد فيما يتعلق بمصاريف مقر وبيت رئيس الحكومة (نتتياهو) الذي تغطيه الدولة، وقد وضح أثر ذلك على الناخب الإسرائيلي من خلال استطلاع للرأي نشرته صحيفة معاريف تمّ إجرائه عقب نشر تقرير مراقب الدولة والذي يظهر تراجع الليكود بمقعدين⁶⁰.

خامساً: الموقف من التسوية السلمية:

بحسب استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية فإن 60% لا يرون أنّ تركيبة الحكومة سوف تؤثر على السياسات المتعلقة بالفلسطينيين⁶¹، كما أنّ فوكس في استطلاعها وجد أنّ 9% فقط يعطون أهمية

⁵⁷ عدنان أبو عامر، عرض كتاب لغة الفساد في إسرائيل، يوسي شاين، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،

انظر: <http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink/5234.html>

⁵⁸ داني فيلك وأوري رام، مرجع سابق، ص 6.

⁵⁹ نتى توكر، جدول الأعمال يتركز على نتتياهو بدل القضايا الجوهرية، هآرتس، 2015/2/22، انظر:

<http://www.haaretz.co.il/news/elections/1.2571195> (بالعبرية)

⁶⁰ معاريف، 2015/2/20، انظر: <http://m.maariv.co.il/HomePage/FrontPage/Article.aspx?id=464177> (بالعبرية)

⁶¹ ايله هالر، مرجع سابق.

لعملية السلمية في أثناء انتخابهم⁶². لذلك نجد أنّ الموقف من التسوية السلمية يحتل موقعاً متأخراً في أولويات الناخب الإسرائيلي، وربما يعود ذلك لعدم وجود إحساس لدى الناخب بوجود حاجة ملحة للتوصل إلى حلّ نهائي للقضية الفلسطينية في ظلّ الوضع الإقليمي الحالي، وانشغال العرب بمشاكلهم الداخلية، وتعمق الانقسام الفلسطيني، فالوضع الحالي من وجهة نظر الكثير من الإسرائيليين يعدّ مثالياً، وهذا ما عبر عنه رئيس الأركان بيني جانتس لصحيفة هآرتس عندما قال بأنه يعتقد أن الوضع في الشرق الأوسط يوفر لـ"إسرائيل" فرصة استراتيجية، وأنه خلافاً لما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات، قبل الغزو الأمريكي للعراق وقبل الإطاحة بأنظمة عربية وقبل الأزمة العربية، فإنه لا يوجد أي دولة يمكن أن تهدد "إسرائيل" اليوم، فمصر غير مستقرة وكذلك سورية، في حين أن الأردن التي لم تشكل تهديداً، تعيش منذ البداية صراعات عديدة⁶³، على الرغم من ذلك، ما زال موضوع التسوية يحتل أهمية لدى بعض شرائح الناخبين من منطلق أنّ التسوية السلمية قد تجلب الأمن والاستقرار الاقتصادي.

حتى يومنا هذا بقي موقف "إسرائيل" من عملية السلام والمفاوضات ملتزماً بالخطوط الأساسية التي خطها إسحق رابين في خطابه الذي ألقاه في الكنيسة في 1995/10/5 والذي قال فيه: إننا نعتبر أنّ الحل الدائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي ستشمل أغلبية مناطق أرض إسرائيل "كما كانت عليه أيام الانتداب البريطاني"، وسيقام إلى جانبها كيان فلسطيني سيكون وطنياً لمعظم السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة كي يصرف عل نحو مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له.... وستتجاوز حدود دولة إسرائيل لدى تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الستة، حيث أننا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.... وسيجري تثبيت الحدود الأمنية للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن في أوسع معنى لهذا المفهوم..... إنّ القدس ستكون موحدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك معاليه أوديم وغفعات زئيف⁶⁴.

من الواضح أنّ "إسرائيل" تدير مفاوضات السلام بعقلية الطرف المنتصر الذي كسب الحرب، وبالتالي فإنّ من حقه فرض شروطه على الطرف المهزوم وهو الفلسطيني، وسواء أكان في سدة الحكم حزب العمل أم الليكود، فالفلسفة التي تدير بها "إسرائيل" المفاوضات وعملية السلام تهدف من خلالها إلى إجبار الطرف الفلسطيني على توقيع اتفاق استسلام وليس التفاهم من أجل الوصول

⁶² موقع القناة العاشرة، 2015/1/25.

⁶³ موقع سما الإخباري، 2013/12/21.

⁶⁴ موقع مركز رابين، أرشيف خطابات رابين، انظر:

(بالعبرية) <http://www.rabincenter.org.il/Web/He/Archives/Subjects/Peace/Kneset1/Default.aspx>



إلى اتفاق سلام دائم، يمكننا أن نرى أن الأحزاب الإسرائيلية تتوزع في موقفها من عملية التسوية إلى أربعة نماذج رئيسية، وهي:

1. نموذج دولتين لشعبين على أساس حدود 1967:

أصحاب هذا النموذج يدعون إلى تقسيم فلسطين لدولتين على أساس حدود 1967، دعاة هذا النموذج من الإسرائيليين يحثون إلى الزمن الذي كانت فيه أراضي "إسرائيل" محددة بالخط الأخضر الذي خطّ على الخريطة في أثناء إبرام الهدنة مع الدول العربية سنة 1949 وتضم 78% من أرض فلسطين التاريخية (مقابل 55% من الأراضي التي كان يتضمنها قرار التقسيم 181)، هذا الخط الأخضر أكسب "إسرائيل" شرعية الدولة في القانون الدولي. أصحاب هذا النموذج يسعون للتخلص من صفة الدولة المحتلة التي خالفت القانون الدولي عندما احتلت أراضي 1967، وهم عبارة عن طبقة سياسية واجتماعية ليبرالية اقتصادية، وتعد الخزان الأساسي للمصوتين لأحزاب الوسط الإسرائيلي، ويعيشون هاجس الخطر الديموغرافي والعزلة الدولية، ويرون أنّ هذا النموذج يشطب مسألة اللاجئين الفلسطينيين ويختزل الصراع في تعديلات حدودية حول الخط الأخضر⁶⁵.

من أهم الداعمين لهذا النموذج في الساحة السياسية الإسرائيلية شمعون بيريس وتسيبي ليفني رئيسة حزب الحركة، وكذلك حزب العمل، وحلّ الدولتين من وجهة نظر مؤيديه دافعه الأساسي هو المحافظة على الصبغة اليهودية للمجتمع في "إسرائيل" لأنّ اليهود يشكلون 80% من المجتمع الإسرائيلي، والبديل عن حلّ الدولتين هو نظام فصل عنصري شبيه بنظام جنوب أفريقيا⁶⁶.

لو نظرنا بشكل سريع للبرنامج الانتخابي لحزب العمل الإسرائيلي في انتخابات الكنيست 2013 وهذه الانتخابات، لوجدنا أنّه ينص على قبول حلّ الدولتين والاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الحدود بعد تبادل الأراضي، بحيث يراعى وجود التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، وبأنها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية. أما بالنسبة للقدس فإنها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية "وخصوصاً الأحياء التي يقطنها اليهود"، مع مراعاة حرية وصول أصحاب الديانات السماوية الثلاث لها. وكبقية الأحزاب الصهيونية، أعرب حزب العمل في برنامجه الانتخابي عن رفضه لعودة اللاجئين إلى "أرض إسرائيل"، كما أعرب الحزب عن معارضته للخطوات أحادية الجانب⁶⁷.

⁶⁵ يهودا شنهاف، "زمن الخط الأخضر"، مجلة قضايا إسرائيلية، مدار، عدد 34، 2009، ص 20.

⁶⁶ مقابلة خاصة، "عويدي عيران: أي حل آخر عدا "حلّ الدولتين" لن يكون جيداً للطرفين"، قضايا إسرائيلية، عدد 34، 2009، ص 89.

⁶⁷ البرنامج الانتخابي لحزب العمل للكنيست الـ 19، أرشيف حزب العمل، انظر:

(بالعبرية) <http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp>

2. نموذج دولة واحدة يسيطر فيها اليهود "نظام الأبارتهايد":

هذا النموذج يعطي أهمية عليا لإبقاء عمق استراتيجي لـ"دولة إسرائيل"، ومن أجل ذلك يرفض التخلي عن أراضي الضفة الغربية. الخلفية الأساسية لأصحاب هذا النموذج خلفية أيديولوجية ودينية بحيث يرفضون التخلي عن أرض الآباء، ويرفض أصحاب هذا النموذج إعطاء الفلسطينيين حقوقاً متساوية مع الإسرائيليين حتى لا يتسبب ذلك بتغيير صبغة الدولة اليهودية، لذلك فإنهم يعملون على إدارة نظامين حكوميين متوازيين أحدهما للفلسطينيين في أراضي 1967 والآخر لسكان 1948، يحمل كل منهما قيماً متعاكسة الأول عسكري والثاني "ديموقراطي"، الناتج الطبيعي لهذا النظام هو نظام فصل عنصري شبيه بجنوب أفريقيا "نظام الأبارتهايد".

ذهب حزب الليكود إلى تبني رؤية تركز حول النقاط التالية:

أ. حقّ "إسرائيل" في كامل "أرض إسرائيل" التاريخية (فلسطين) وشرقي الأردن "وفق التصور اليهودي".
ب. السلام مع العرب يتمّ عبر مفاوضات مباشرة.

ج. استمرار عمليات الاستيطان واسعة النطاق "في كل أرض إسرائيل المحررة"⁶⁸.

قادة الليكود تمسكوا بهذا الطرح السياسي إلى أن جاء شارون وكسر حالة الجمود السياسي بموافقه على خطة خارطة الطريق المبنية على حلّ الدولتين وانسحابه بعد ذلك من قطاع غزة بعد انشاقه عن الليكود وتشكيله لحزب كاديفا، وفي رأي يخالف الواقع يرى بعض المحللين أنه لا يوجد فرق جوهري في الطرح السياسي بين الليكود وحزب العمل وخصوصاً بعد خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان، ففي خطابه طرح فكرة إقامة دولة فلسطينية بجانب "دولة إسرائيل" منزوعة السلاح بعد اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، قائلاً: "إذا ما منحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حلّ يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية"⁶⁹. رأى نتياهو في خطابه أنّ أصل النزاع ليس الاستيطان أو احتلال أراضي 1967، بل هو رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في "وطنه التاريخي"، وأنّ هنالك رابطاً أيديولوجياً

⁶⁸ حزب الليكود، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4873>

⁶⁹ خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتياهو في جامعة بار إيلان، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 14/6/2009، انظر:

<http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pages/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University-14062009.aspx>



تاريخياً بـ"أرض إسرائيل"، وأنّ القدس ستبقى عاصمة لـ"إسرائيل" مع استمرار صيانة حرية العبادة للجميع، كما يرى نتتياهو أنّ الانسحاب من الأراضي المحتلة لن يوفر سلاماً، ويستدل بذلك على انسحاب "إسرائيل" سنة 2000 من جنوب لبنان وسنة 2005 من غزة، وعلى الرغم من ذلك فلم تتوقف الصواريخ ولم يتحقق السلام. وفي خطاب آخر كشف نتتياهو عن وجهه الحقيقي وأوضح توجّهه القائم على تبني فكرة "دولة إسرائيل" المتحكمة بحياة الفلسطينيين أو بلغة أخرى دولة الأبارتهايد فتحدث قائلاً:

في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين تحتاج إسرائيل للسيطرة أمنياً على الأرض حتى حدود الأردن وذلك لفترة طويلة، إسرائيل لا تستطيع أن تعتمد على القوات الأمنية الفلسطينية، إسرائيل أعلنت مراراً بأن أساس حلّ الدولتين مبني على دولة فلسطينية منزوعة السلاح، فقط الجيش والشاباك يستطيعان ضمان ذلك من خلال منعهما للتهريب وتصنيع الصواريخ وإحباط العمليات "الانتحارية" والكشف عن الأنفاق، وذلك من أجل ضمان بقاء الضفة منزوعة السلاح وعدم سيطرة "الحركات الجهادية" عليها⁷⁰.

مؤخراً وفي مؤتمر سابان سنة 2014 شدد نتتياهو على شروطه من أجل تحقيق السلام بقوله "لا سلام بدون أمن حقيقي.. لا أمن حقيقي بدون وجود طويل الأمد لقوات الدفاع الإسرائيلية لتوفير هذا الأمن". وعرض نتتياهو ما وصفه بـ"ركائز السلام الثلاث" التي يمكن أن تكون برنامجاً لإنهاء النزاع وهي⁷¹:

أ. اعتراف متبادل حقيقي.

ب. إنهاء كلّ المطالب بما في ذلك حقّ العودة.

ج. أمن إسرائيلي على الأمد الطويل.

3. نموذج دولتين لشعبين مع تبادل (تهجير) السكان الفلسطينيين:

الداعون لهذا النموذج يريدون "دولة إسرائيل" بأغلبية يهودية، لذلك يسعون إلى تهجير السكان العرب القاطنين في حدود 1948 أو التخلص منهم عبر تبادل سكاني مع سكان المستعمرات في الضفة الغربية، والهدف من هذا الطرح هو المحافظة على الأغلبية اليهودية في "دولة إسرائيل" مع

⁷⁰ كلمة نتتياهو في مؤتمر معهد الأمن القومي، 2014/6/29، انظر:

(بالعبرية) <http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4351&eventid=7111>

⁷¹ See Saban Forum 2014—Stormy Seas: The United States and Israel in a Tumultuous Middle East, site of Brookings Institution, 5/12/2014,

<http://www.brookings.edu/events/2014/12/05-saban-forum-2014-united-states-israel-middle-east>



الموافقة على إقامة دولة فلسطينية بجانب "دولة إسرائيل" منزوعة السلاح تعمل على استيعاب اللاجئين. من أبرز الدعاة لهذا النموذج أفيجدور لبيمرمان من حزب "إسرائيل بيتنا"، وأرييه درعي من حزب "شاس"⁷².

4. نموذج الضم والانفصال عن السلطة الفلسطينية:

بعد فشل المفاوضات التي قادها كيري من أجل تحقيق حلّ الدولتين، طرحت عدة بدائل تعتمد على فكرة الحل الانفصالي من أهمها خطتي بينيت وليبيد، ووضح وزير الاقتصاد ورئيس حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينيت تصوره للحل عبر خطة مكونة من سبعة نقاط تقوم على التهدة وإدارة الصراع، وهي كالتالي⁷³:

أ. المحافظة على المستعمرات في الضفة من خلال ضمّ مناطق ج C في الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، هذه المستعمرات يسكنها أكثر من 300 ألف مستوطن إسرائيلي (تمتد منطقة ج على قرابة 60% من أراضي الضفة الغربية وتبلغ تقريباً 3.3 مليون دونم، وتخضع لسيطرة إسرائيلية شبه تامة)⁷⁴.

ب. منح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين المتواجدين في المنطقة ج الذي يقدر عددهم بحوالي 50 ألف.

ج. حكم ذاتي كامل مع شبكة طرق ومواصلات لمناطق السلطة في الضفة. (مناطق أ+ب).

د. عدم السماح لأي لاجئ بالعودة إلى الضفة الغربية.

هـ. السيطرة الأمنية في الضفة تكون لـ"إسرائيل".

و. ترسيخ الانفصال بين القطاع والضفة.

ز. توسيع الاستثمارات الاقتصادية المشتركة "اليهودية/ العربية" في مناطق السلطة.

مؤخراً أوضح بينيت في مؤتمر سابان توجهه بشكل لا موارية فيه عندما تعهد بضم الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، بغض النظر عن موقف المجتمع الدولي من ذلك، فقال "سنضم يهودا والسامرة [الضفة الغربية] لإسرائيل مثلما فعلنا بشرقي القدس والجولان على الرغم من عدم رضا المجتمع الدولي"⁷⁵.

⁷² على ماذا فعلاً تقوم الانتخابات هنا؟، انظر: <http://sonoflaser.com/?p=297> (بالعبرية)

⁷³ نص خطة بينيت، انظر: <http://www.myisrael.org.il/action/wp-content/uploads/2012/02/hargaa.pdf> (بالعبرية)

⁷⁴ ما هي المنطقة C؟، موقع مركز بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، انظر:

http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c

See Saban Forum 2014. ⁷⁵



بينما طرح وزير المالية يائير لبيد ورئيس حزب "يوجد مستقبل" خطة مبنية على الانفصال عن السلطة الفلسطينية عبر وساطة دول عربية والمجتمع الدولي، فمن وجهة نظره يتحقق الحل النهائي بضمان حدود واضحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ديموغرافية وجغرافية وأمنية، قائلاً:

نحن هنا لا نتحدث عن السلام بل عن اتفاق ثابت ومتين يؤدي في النهاية إلى انفصال واضح بين الشعبين الذين لا يمكنهما العيش سوياً في أرض إسرائيل، لكن اتفاق الانفصال لن يوقع مع الفلسطينيين مباشرة لأنه يتوجب علينا ألا نغير المواضيع التي نتحدث عنها، بل أن نغير الجهة التي نتحدث إليها، لذلك يجب علينا أن نتحدث مع العالم العربي المعتدل الذي دونه لن يتمكن الفلسطينيون من التوصل إلى صفقة دون أن يحصلوا على غطاء ودعم الدول العربية لأنهم سيشعرون بأنهم خانوا الإسلام، خاصة وأنهم يشاهدون ما يفعله الإسلام المنطرف ضد المعتدلين⁷⁶.

يرى د. أمل جمال، الباحث في الفكر السياسي الإسرائيلي، أنه وفي ظلّ تآكل التيار القومي الليبرالي والتيار الليبرالي العلماني في "إسرائيل" الذي يؤمن بحل الدولتين، وسيطرة التيار القومي الحديدي "نسبة إلى جابوتنسكي وعقيدة الجدار الحديدي" الذي ينتمي له نتتياهو، وتنامي قوة التيار القومي الديني الذي يمثله بينيت وحزب البيت اليهودي، فإن المتوقع ألا ينجح أي حلّ سياسي قائم على فكرة حلّ الدولتين، والأرجح مستقبلياً أن يترسخ نموذج الدولة الواحدة تحت سيطرة اليهود "دولة أبارتهايد"⁷⁷.

سادساً: الانتماء الإثني:

على الرغم من أنه لا توجد إحصائيات أو استطلاعات للرأي تركز على ذلك، إلا أنّ الانتماء الإثني له تأثير في قرار شريحة مهمة من الناخبين، حيث ينقسم اليهود في "إسرائيل" إلى طائفتين إثنيتين، الطائفة الإشكنازية "اليهود الغربيين" والتي تتألف من اليهود المستوطنين الذين هاجروا من أوروبا وأمريكا، والثانية هي طائفة السفارديم "اليهود الشرقيين" الذي يعود أصلهم لآسيا وإفريقيا. يحتكر الأشكناز معظم المواقع الحساسة في الدولة ويتحكمون بمفاصل صنع القرار لكونهم الآباء المؤسسين للدولة والحركة الصهيونية.

See Lapid: Israel Must Turn to the Arab League to Seek a Regional Peace Agreement, site of The Jerusalem Post ⁷⁶ newspaper, 11/12/2014,

<http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Lapid-ISIS-terrorists-are-the-new-models-for-young-Palestinians-384317>

⁷⁷ أمل جمال، "انعكاسات تطورات الفكر السياسي الإسرائيلي في العدوان الأخير على قطاع غزة"، ندوة حوارية عقدت في

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014/9/4.

يعود عدم مشاركة اليهود السفارديم في تأسيس الحركة الصهيونية لعدة أسباب من أهمها⁷⁸:

1. أن الفكر القومي والعنصري الذي ساد في أوروبا لم يكن مألوفاً لليهود السفارديم.
 2. أن الحركة الصهيونية ذات صبغة علمانية ملحدة، وهذا مخالف لميول السفارديم المحافظين دينياً.
 3. عدم معاناة السفارديم من الاضطهاد والعنصرية باستثناء بعض الحوادث الشاذة.
 4. فكرة الهجرة الجماعية غير متأصلة لدى السفارديم كما هي موجودة لدى الأشكناز الذين كانوا يطردون في أوروبا من بلد الى آخر.
 5. نفور السفارديم من الأشكناز وسماعهم من يهود فلسطين عن سلوكهم المتعالي وعنصريتهم.
 6. اندماج اليهود السفارديم في مجتمعاتهم العربية والإسلامية حتى وصل الأمر لتقلدهم مناصب مهمة كإسحاق ساسون وزير المالية العراقي، وجمص صنوع وزير المالية المصري⁷⁹.
- اهتمت الحركة الصهيونية باليهود الأشكناز ورفضت في البداية استيعاب السفارديم، فهي حركة أشكنازية أوروبية، وربما يعود ذلك لكون الأشكناز اعتادوا حياة الغيتو المغلق، ورفضهم كل إنسان لا ينتمي لطائفتهم وشعورهم بالاستعلاء، وأنهم الصفوة بينما السفارديم مخلوقات متدنية، وقد يكون السبب لعدم اهتمامهم بضم السفارديم للحركة الصهيونية؛ خشيتهم من أن يقاسموهم أموال التبرعات اليهودية⁸⁰.
- رفض الحركة الصهيونية ضمّ السفارديم لصفوفها لم يستمر طويلاً، فبعد الحرب العالمية الثانية قررت الصهيونية تهجير اليهود الشرقيين، ومن أهم الأسباب التي دعتهم لتغيير موقفهم⁸¹:

1. عزوف اليهود الأشكناز عن الهجرة.
 2. حاجة الصهيونية لأيدي عاملة يهودية رخيصة.
 3. حاجة الصهيونية لتجنيد أعداد كبيرة وتكوين جيش من أجل الدفاع عن الكيان الصهيوني.
 4. إسكان اليهود الشرقيين مكان العرب المهجرين ليثبتوا مزاعمهم بأن ما حصل هو تبادل سكاني.
 5. الطائفية التي اجتاحت العالم العربي وغذاها الصراع العربي - الإسرائيلي، ومأساة الشعب الفلسطيني المهجر بالإضافة لتشجيع الاستعمار للطائفية.
- بعد هجرة السفارديم إلى فلسطين، عملت الصهيونية على تجريدهم من كلّ أبعاد حياتهم السابقة فغيروا أسمائهم وطعامهم ومهنتهم وبناهم الاجتماعية والعائلية، ومارست الصهيونية العنف الثقافي

⁷⁸ جدع جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي (الجيزة: دار البيادر للنشر والتوزيع، 1988)، ص 79-83.

⁷⁹ شرون قوش، "صدام العرب اليهود بالصهاينة"، ترجمة سماح إدريس، مجلة الآداب، 7-9/2008، انظر:

<http://adabmag.com/node/70>

⁸⁰ جدع جلادي، مرجع سابق، ص 87-88.

⁸¹ المرجع نفسه، ص 88-89.



ضدّ اليهود الشرقيين فالأيديولوجيا الصهيونية نابعة من الفكر الكولونيالي الأوروبي القائم على فكرة الاستشراق، "نحن" الأوروبيون العقلانيين المتطورين مقابل "هم" غير الأوروبيين المتخلفين الخطرين الذين يصنفون بمرتبة أدنى، لذلك يجب أن يخضعوا للسيطرة الأشكنازية ويتخلوا عن هويتهم. وتمّ تأطير هذا التصور نظرياً عبر مدرسة التحديث والنمو بالقول أن السفارديم هم سكان ما قبل حديثين وأن ثقافتهم تحول بينهم وبين الاندماج في المجتمع الإسرائيلي الحديث، لذلك تمّ أثنتة توزيع السكان على مناطق السكن فخصت بلدات التطوير للسفارديم وجنوب تل أبيب وما يرافق ذلك من أثنتة توزيع الموارد والخدمات العامة. اعتقد الأشكناز أن السفارديم لديهم قدرة عقلية منخفضة وأنهم بحاجة لعناية خاصة، فتم توجيههم للتعليم المهني من أجل ضمان الحصول على أيدي عاملة رخيصة. بنى الأشكناز النظام التربوي على قيم العلمنة والإشتركية والحادثة دون مراعاة لثقافة وقيم السفارديم ذوي الميول الدينية، كان واضحاً التمييز ضدّ الشرقيين في معظم المجالات كالتربية والإسكان وتوزيع الأراضي والتمثيل السياسي والثقافي، بالإضافة للتمييز ضدهم في سوق العمل، كما تمّ استبعادهم عن المراكز المهمة في الدولة⁸².

يرى أودي أديب أن هنالك عدة معطيات تشهد على التمييز والتهميش ضدّ السفارديم، ففي مجال توزيع الأملاك والأراضي، يستأثر الأشكناز بالأراضي في الأحياء "الراقية" بالإضافة لاستئثارهم لظروف السكن المريحة؛ حيث كانت النسبة التي أظهرتها الإحصائيات حول ظروف السكن المريحة هي 52.7% للأشكناز مقابل 35.3% للسفارديم، وعلى صعيد التعليم الجامعي فإن نسبة الإشكناز للسفارديم هي 4 إلى 1، أما على صعيد الدخل الإقتصادي فحتى 1991 كان دخل العائلة الشرقية يساوي 85.5% من دخل العائلة الغربية بينما دخل الفرد الشرقي يساوي 69.9% من دخل الفرد الغربي⁸³.

في سنة 1977، ترجم السفارديم شعورهم بالتمييز عبر التصويت الاحتجاجي في انتخابات الكنيسة ضدّ حزب العمل الحاكم، فكانت نتيجة التصويت حصول انقلاب في الحياة السياسية وتولي حزب الليكود ذو التوجهات اليمينية مقاليد الحكم. لقد شعر اليهود السفارديم أنهم بهذه الطريقة يعاقبون حزب العمل ذو الصبغة الأشكنازية على ما لحق بهم من تمييز، هذا الاحتجاج "السياسي" تطور فيما بعد ليتم تشكيل أحزاب على أساس إثني اجتماعي كما هو الحال بحزب شاس الذي يمثل اليهود

⁸² شرون قومش، مرجع سابق.

⁸³ أودي أديب، الشرح الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره في الانتخابات، موقع الجزيرة.نت، 3/10/2004، انظر:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a67382f-74c8-4dd6-bdfd-ae380c9b38d3>

الشرقيين المتدينين⁸⁴، وحزب "إسرائيل بيتنا" الذي يمثل اليهود الروس. ومن المتوقع أن يستقطب حزب "كلنا" برئاسة موشيه كحلون ذو الأصول الشرقية أصوات اليهود الشرقيين.

مؤخراً ظهر توجه وحرص لدى الأحزاب الإسرائيلية لتضمين قوائمها الانتخابية، وفي صفوف متقدمة مرشحين من جذور شرقية من أجل استرضاء شريحة السفارديم واستجلاب أصواتها، خلاصة القول، أن سياسة "بوتقة الصهر" التي حاولت "إسرائيل" انتهاجها فشلت في تدويب الفوارق على أساس إثني وأصبح واضحاً أن الشرخ الإثني في المجتمع الإسرائيلي من الصعب تجاهله، وحتى اليوم ما زالت هنالك فوارق واضحة بين الأشكناز والسفارديم، فعلى الرغم من مرور أكثر من 67 سنة على إنشاء "إسرائيل" لم يتولى أحد حتى الآن منصب رئيس الوزراء شخص جذوره شرقية.

الخلاصة والاستنتاجات:

تتداخل العوامل المؤثرة في قرار الناخب الإسرائيلي بحيث يصعب الفصل بينها، فالسلام يجلب الأمن الذي بدوره سيقود لرخاء اقتصادي. تميل بعض الدراسات إلى التركيز على أهمية موضوع التسوية السلمية وهوية الدولة (الأيديولوجيا) بينما تظهر استطلاعات الرأي (استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية/ هارتس/ فوكس) أنّ الاقتصاد والأمن هما العاملين الأكثر تأثيراً في قرار الناخب الإسرائيلي. أيضاً ظهر ذلك جلياً في المناظرة الانتخابية التي جرت بين ثمانية من قادة الأحزاب الرئيسية، حيث اهتم رؤساء الأحزاب في المقام الأول بالجانب الاقتصادي/ الاجتماعي والأمن في المقام الثاني، وتمّ التطرق بشكل ثانوي لموضوعي التسوية عبر حزب ميرتس وهوية الدولة عبر البيت اليهودي. من الواضح أنّ الحزبين المتصدرين وهما المعسكر الصهيوني والليكود (بحسب سلسلة استطلاعات للرأي منشورة على موقع يديعوت أحرونوت ما بين كانون الأول/ديسمبر 2014 وشباط/فبراير 2015)⁸⁵، يدركان تأثير موضوعي الاقتصاد والأمن على قرار الناخب، لذلك نجدهما في دعايتهما الانتخابية يوجهان اهتمامهما للإعلان عن قدرتهما على جلب الأمن والرخاء الاقتصادي وعدم قدرة الحزب المنافس على ذلك، مع عدم التركيز على التسوية السلمية وموضوع هوية الدولة.

⁸⁴ الشرخ الطانفي في "إسرائيل"- انقلاب 77، 2011/6/25، انظر: <http://textologia.net/?p=4181> (بالعبرية)

⁸⁵ صفحة استطلاعات الرأي الخاصة بانتخابات الكنيست الـ 20، يديعوت أحرونوت، انظر:

(بالعبرية) <http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-2,00.html>



وهكذا نجد أنّ نتتياهو يحاول جاهداً للظهور بمظهر "السيد أمن" متهماً أقرب منافسيه (المعسكر الصهيوني) باللينة في التعامل مع التهديدات الأمنية وأن انتخابهم سيؤدي لزيادة التهديدات الأمنية وحتى دخول داعش للقدس، بينما يذهب المعسكر الصهيوني للتركيز على الجانب الاقتصادي والتشكيك بقدرة الليكود بقيادة نتتياهو على جلب العدالة الاجتماعية والأمن، مستشهدين بأدائه خلال توليه رئاسة الحكومة وفضله أمام حماس بغزة.

ومع تقارب البرامج السياسية والاقتصادية المطروحة من الأحزاب، لا يجد الناخب الإسرائيلي فروقاً جوهرية بين الأحزاب، لذلك يميل الناخب إلى الحزب الذي يدافع عن مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، مولياً أهمية كبرى لشخصية رئيس الحزب القادر على تحقيق ذلك، لذلك يعد العامل الاقتصادي والاجتماعي من العوامل الحاسمة في تحديد خيار الناخب الإسرائيلي، كما أنّ شعور الناخب بالخوف من التطورات الأمنية المحيطة بـ"دولة إسرائيل" يجعله يميل لانتخاب من يظن أنه أقدر على حماية أمنه، وهذا يفسر تسابق الأحزاب على طرح شعارات انتخابية تنادي بالحسم والقوة والقدرة على جلب الأمن، وعلى الرغم من أنّ شعبية نتتياهو تراجعت عقب حرب الجرف الصامد، إلا أنّ استطلاعات الرأي ما زالت ترجح حصول أحزاب اليمين في الانتخابات القادمة على غالبية مقاعد الكنيست، وهذا يعني أنّ الحكومة القادمة سواء تمّ تشكيلها من الليكود أم المعسكر الصهيوني، فإن الأحزاب اليمينية ستكون المكون الأساسي لها، مما يشير إلى أنّه حتى لو شكل المعسكر الصهيوني (يسار الوسط) الحكومة القادمة فإنها ستكون محكومة بالتوجه اليميني.

Research Paper

**Factors Influencing
the Decision of the
Israeli Voter**

Mr. Ashraf 'Uthman Badr

